

رام الله: اختتام دورة لطلبة كليات الشريعة حول "مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية"



جنين - محمد بلاص: اختتم مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"، أمس، دورة تدريبية حملت عنوان "مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية" لطلبة كليات الشريعة في الجامعات المحلية، وذلك بدعم من الصندوق الوطني "NED".

وافتح الدورة التي نظمت في مدينة رام الله، منسق المشروع، إبراهيم العبد الذي قال: إن مركز "شمس"، بادر إلى تنظيم هذه الدورة، في إطار مساعيه الهادفة لتعزيز مفاهيم الديمقراطية والثقافة المدنية في أوساط الشباب والشابات.

من جهته، قال ممثل مركز "شمس"، بشار الديك: إن الديمقراطية نظام حكم وتداول للسلطة في الدولة بشكل سلمي، وإحدى تجلياتها تكون عبر صندوق الاقتراع.

أما أستاذ القانون والنظم السياسية في جامعة القدس، الدكتور عبد الملك الريماوي، فقال، إن هناك تطورا فكريا وسياسيا كبيرا طرأ في أواخر نصف القرن الأخير في الأفكار والرؤى والتصورات لدى التيار الإسلامي، خصوصا بعد وصول البعض منهم عن طريق الديمقراطية والانتخابات إلى سدة الحكم والسلطة كما هو الحال في فلسطين ومصر وتركيا، وذلك بعد شوط من الجدل المحتدم على مدى ثلثي القرن الماضي وحتى اليوم حول حدود الالتقاء ونقاط الاختلاف بين الديمقراطية والإسلام.

بدوره، قال أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، الدكتور سمير عوض: إن العلمانية تعني اصطلاحا فصل المؤسسات الدينية عن

مشاركون في الدورة.

السلطة السياسية، وقد تعني أيضا عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي أحد على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب ذاتية غير موضوعية.

ورأى أن المعنى الأشمل للعلمانية يتمثل بفصل الدين عن الحياة والاهتمام بها على حساب الدين، وهو واحد من الخيارات التي تتيحها الليبرالية لأفرادها.

واعتبر عوض، العلمانية منهجا شاملا يتعلق بالحياة والسياسة يقوم على فصل الدين عن أمور الحياة العامة والدولة، فيما يقوم منهج الليبرالية على تقديس الحرية الفردية واحترام حقوق الإنسان والملكية الفردية.

من جهته، قال أستاذ القانون في جامعة بيرزيت، الدكتور محمد الأحمد، إن عملية التحول الديمقراطي

تتطلب عقدا اجتماعيا جديدا وثيقته الحاكمة هي الدستور، مشدداً على أهمية الدستور في كونه القانون الأسمى للبلاد، ويحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات سلطاتها الثلاث، وتلتزم به كل القوانين الأدنى.

ورأى الأحمد، أن الانتقال السلمي للسلطة وفق مبدأ تداول السلطة، يشكل جوهر العملية الديمقراطية، وهو الجانب الإيجابي الذي يثري العملية السياسية ويؤسس لعملية الإصلاح السياسي المستمرة.

من جهته، قال أستاذ الإعلام في جامعة بيرزيت، الدكتور نشأت الأقطش: إن الإسلام دين، والدين علاقة روحية بين الرب ومن يعتقد به، والسياسة للسياسيين، مبيناً إن مبدأ سيادة الأمة يشكل لب الديمقراطية وأساسها المتين والسيادة هي تلك السلطة العليا التي لا تضارعها سلطة

أخرى، فإذا كانت السيادة للأمة كانت لإرادتها تلك السلطة العليا. وتحدث الأمين العام للهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، أستاذ القانون الدولي، الدكتور حنا عيسى، حول أطروحات التيارات السياسية عن الديمقراطية، مشدداً على أهمية الديمقراطية وتطبيقها لما لها من محاسن وأثار إيجابية تلخص في تحقيق الاستقرار السياسي، ذلك أنها تخلق نظاما يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، وبهذا يتحقق الاستقرار السياسي وطمأنة المواطنين أنه مع كل امتعاضهم من السياسات الحالية فإنهم سيحصلون على فرص منتظمة لتغيير حكامهم أو تغيير السياسات التي لا تتفق وآرائهم.